Issue 6543-6544 Saturday-Sunday 28-29/12/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6543-6544 السبت–الاحد 2 من جمادى الاولى 1441 هـ 28-29 من كانون الاول (ديسمبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

قبل فوات الأوان

نداء إلى المتظاهرين في العراق

رشيد العجيل
بغداد

لا بد يوما" ان تتوقف النزاعات وتختفي التظاهرات ويتصافح المتصارعون والمنافقون ويبقى أطفال كانوا ينتظرون أباهم الشهيد
وتبقى عجوز لازالت تدعوا بمعجزة لرؤية ولدها الفقيد
وفتى يحلم بعودة حبيبته التي اختفت قبل ان تكون عروس
وعندما نرى الاف من الجرحى والمعوقين وامتيازات المتسلطين علينا في كل حكومة أو نظام
نعرف من يدفع دائما" الثمن ولكننا لانرى ولانطلب شهادة من كان السبب في ضياع مستقبل الاهل والوطن.
تتصاعد هذه الايام الجدالات حول من يكون رئيس الوزراء الجديد؟ و ما هي مواصفاته؟ من هى الجهة التي ستعين رئيس وزراء المرحلة الانتقالية ؟هل سيكون المتظاهرون أو السلطة الحالية.
لقد قال الشعب كلمته ولم يعد العراق بعد تشرين 2019 كما كان قبله وطالب بالتغير وسقطت الحكومة وهيبة عروش الاحزاب المتسلطة.
الكل يبحث عن الحل ولكنهم يبحثون عن أليات التنفيذ المناسبة وكل حسب قناعاته التي ترضي الجماهير المنتفظة.
أن واقع تسلسل الاحداث يقول انه ستقوم جهات متعددة والتي بيدها أدوات الاعلام و القادرة على توجيه الرأي العام أو التي لديها أجندات خاصة في العراق بالتلميح لترشيح شخصيات بهدف حرقها ثم العمل على تعيين شخصية اخرى لموقع رئيس الوزراء بحجة ان الشعب اختارها. أذن ما هو الحل؟
من المؤكد لا يمكن ان يوكل الامر للمتظاهرين فقط لأنهم ليسوا جهة محددة و ذات توجه واحد و لا توجد لديهم قيادة جماهيرية خالصة لتحديد الاهداف و الاليات العملية لتنفيذها فمن سيرشحون؟

ترك البرلمان

ولايمكن بالمقابل تركها للبرلمان الحالي وقيادات الاحزاب لان اغلبهم لازال يفكر ويعمل بعقلية توزيع الغنائم وهذا ما رصدته الجماهير في المشاريع المقترحة للانتخابات وقوانين محاسبة الفاسدين أو استرجاع الاموال المسروقة.
نعم هناك مندسوون من عدة اطراف بعضها يريد ركوب الموجة والاستفادة من نتائجها وجهات يحاولون تشويه الحراك الشعبي وحرفه عن مساره كما ان الحديث عن مؤامرة ليس بالخيالي مع هذه القدرة على اخراج هذه الاعداد من الجماهير ولن يتوقف الجهل والفساد محاولته استثمار دماء الشهداء مقابل ضعف اجهزة الدولة وتفشي الفساد.
دعونا نتفق على المشتركات ونتجاوز التناقضات وعلينا الاتفاق على الاهداف وليس على الاشخاص لان مطلب الجماهير هو فرض التغير لصالح الحقوق الاساسية المفقودة للجماهير فليس من الحكمة فرض الشروط ولايجب ان نسمح للاخرين بان يكون بلدنا ساحة معركة لهم بدماء ابنائنا ومقدراتنا. يوجد المئات من الشخصيات الوطنية التي عملت بكفاءة ونزاهة مع كل الانظمة والعهود ولو منحنا اليوم اي من المتظاهرين الوطنين والمطالبين بالتغير موقع مدير عام أو سفير فهل سيرفضه والجواب بانه سيقبل مادام انه مؤمن بانه سيؤدي عمله بشكل صحيح بغض النظر عن النظام الموجود.
لابد ان نركز الآن على مهمة رئيس الوزراء و ليس على مواصفاته وان لانضيع في المسميات وشروط القبول وان تكون مهمة هذه الحكومة هي فرض الامن واجراء الاصلاحات الاقتصاديةو إعداد دستور أو اصلاحات دستورية وقانون انتخابات منصف يتم وضعه بطريقة صحيحة و بتصويت الشعب عليه ليتم اقراره و يتضمن كيفية تعيين مفوضية انتخابات شريفة و مستقلة.
انا على قناعة ان غالبيةالعراقيين يحبون بلدهم ويطالبون بالإصلاح وتحسين اوضاعهم المعيشية لكنهم يختلفون في أليات التنفيذ وبالنسبة للقيادات السياسية فان الخط الفاصل لديهم بين التعصب وخيانة الوطن هو طريق قصير لذا نجد كل طرف سياسي يضع منافسيه في جبهة الاعداء على حساب مصلحة الوطن.

شخصية مرموقة

لذلك فما هي الحكمة في استثناء شخصية مرموقة مثل الدكتور سنان الشبيبي بعد ان شغل منصب رسمي كمحافظ للبنك المركزي بين 2003- 2012 وقاد السياسة المالية بافضل أوجهها أو شخصية مثل الدكتور علي يوسف الشكري لانه شغل موقع وزير للتخطيط ووضع افضل البرامج وخطط الاعمار للعراق وحل مشاكل سوق العمل.
ليس من الانصاف رفض شخصيات وطنية مرموقة مدنية او عسكرية عملت في سبيل بناء العراق باخلاص وكفاءة أو الدفاع عن امنه والحفاظ على هيبة الدولة.
لقد تسرب في الاعلام العراقي والخارجي العديد من الاسماء لتولي منصب رئيس الوزراء لكن المهمة الان اصعب من الحالات الطبيعية وتستوجب شخصيات تمتلك الخبرةوقدرة القيادة مع الإمكانية الذاتية لإدارة ازمة البلاد لفرض الامن ومعالجة الوضع الاقتصادي بافضل صورة والذي سالت من اجله دماء الشهداء .
ان خلق ارضية للتعاون وكسب ثقة الشارع والشباب العراقي حتى يدعم حكومته يستلزم رئيس وزراء قادر على مواجهة الفاسدين بكفاءة وشجاعة وان لايكون بعيدا" عن طموحات أبناء الشعب لذلك أطلب من القيادات الوطنية في الحراك الشعبي الحكمة في رفع الصوت قبل فوات الاوان والطلب من رئيس الجمهورية والبرلمان بترشيح الدكتور سنان الشبيبي والدكتور علي الشكري لعضوية مجلس الوزراء وان يكون احدهما الرئيس المؤقت للوزراء مع طلب الدعم من المرجعية الرشيدة وممثلة الامم المتحدة لتشجيع المقبولية على كل الأطراف التي لديها أجندات متناقضة تتعارض مع مصلحة الوطن لتبقى راية العراق هي الاعلى فوق الجميع . وفي هذا السياق اجد من الضروري التنسيق بين رئاسة الجمهورية والبرلمان ودعم الامم المتحدة في الطلب من كافة الدول بعدم التدخل في شوؤن العراق ومن القيادات السياسية التعهد والاعلان بأن يكون السلاح بيد الدولة حصرا" ولايوجد اي تواجد مسلح تحت اي مسمى وبغير هذا لن يستتب الأمن في البلد. ولخطورة المرحلة أقترح الأليات التالية لمناقشتها مع ممثلين عن التنسيقيات الشبابية أذا تم ألاتفاق وقبول تكليفهم لهذه المهمة الصعبة:
1- أعلان رئاسة الجمهورية عن تكليف رئيس الوزراء للفترة الانتقالية وارسال الطلب الى البرلمان للتصويت والموافقة.
2- تشكيل مجلس وزراء لفترة انتقالية (سنة واحدة) من ذوي الاختصاص والكفاءة دون تدخل أو تأثير من الأحزاب السياسية الحالية.
3- اعلان البرلمان عن انتخابات مبكرة بإشراف الامم المتحدة والمراقبين الدوليين.
4- يعمل رئيس الوزراء المكلف على تشكيل لجنة من الخبراء والاختصاصين العراقيين المحايدين وطلب اشراك خبراء الامم المتحدة بهدف اقتراح وتشريع التعديلات الضرورية على الدستور وقانون الانتخابات وقانون مفوضية الانتخابات وتقديمه للبرلمان الحالي للمصادقة بعيداً عن هيمنةالقيادات السياسية الحالية .
5- يقوم مجلس الوزراء المكلف بإدارة الدولة وتنفيذ الاصلاحات المطلوبة على المدى القصير لحين استكمال انتخاب اعضاء البرلمان ورئيس الجمهورية ومجلس الوزراء الجديد المنتخب حسب الدستور بعد التعديلات.
6- قيام مجلس القضاء الاعلى بالاعلان والاحالةللمحاكم فوراً عن كل الجهات التي كانت طرفاً في الاحداث والاساءة للمتظاهرين.
7- قيام مجلس الوزراء الجديد وهيئة النزاهة بمراجعة كافة العقود الحكومية السابقة والاحالة الى القضاء لكل قضايا الفساد ومطالبة الدول الاجنبية باسترجاع الأموال العراقيةالمنهوبة.
8- تشكيل لجان قانونية وإدارية في الوزارات والهيئات لغرض اعادة النظر بالتشريعات التي تتعارض مع المصالح الوطنية والمساواة المجتمعية ولتسهيل حياة الناس في التعامل اليومي مع دوائر الدولة.
9- ان يكون حق الترشح والانتخاب والعمل هو حقا" مشروعا" لكل عراقي بضمنهم مزدوجي الجنسيةلان العراقيين في الخارج وصل الى ما يقارب 5مليون ولاغلبهم حب واخلاص لخدمة بلدهم لان الولاء للوطن ليس حكرا" على أحد.

نماذج من التاريخ المعاصر

العصيان المدني وإنتزاع الحقوق

علاء لازم العيسى
البصرة

عُرّف العصيان المدني بأنّه : نشاط شعبي متحضّر يعتمد أساسًا على مبدأ اللاعنف ، هدفه المباشر هو أن يحافظ على أو يغيّر ظاهرة معيّنة في المجتمع ، تقوم أنشطته على التحدّي فلا تقيّده قوانين النظام أو قراراته .
وللعصيان المدني اسلحة ووسائل في عصيانهم لإجبار الأنظمة والحكومات والجهات المحدّدة لتنفيذ مطاليبهم ، ومن أشهر هذه الوسائل التظاهرات وحمل المشاعل والشموع ، رفع الأعلام والصور ، بث الرسائل المقروءة والمسموعة والمرئيّة من خلال الانترنت ، لبس الأقنعة والملابس الرمزيّة ، المواكب والمسيرات ، والإضراب عن العمل وإقفال الوحدات الاقتصاديّة ، والإضراب الثوري العام الذي يهدف إلى الإطاحة في النهاية بنظام الحكم .

هنري ديفد ثورو

ومن خلال قراءة سريعة للسجل التاريخي للحركات الاستقلاليّة في عالمنا الحديث والمعاصر ، وللإضرابات الجماهيريّة والاحتجاجات الشعبيّة التي اتخذت من اللاعنف وسيلة لها في انتزاع حقوقها المشروعة من الاستعمار أو الأنظمة الشموليّة الديكتاتوريّة وفضح الفاسدين من الحكّام ، تبيّن أنّ أول من كتب عن فكرة العصيان المدني ، والمقاومة غير المسلّحة في استعادة الحريّة المسلوبة والكرامة المنتهكة ، ومارسها ، هو الكاتب والفيلسوف الأمريكي هنري ديفد ثورو (17 – 1862) وقد اتّضح ذلك من خلال مقالته (العصيان المدني) إذ نادى في مقالته تلك بما يُعرف الآن بالعصيان المدني الذي طبّقه سنة 1845 حين رفض دفع الضرائب ، وابتعد عن المجتمع ، وفي هذه المقالة كان البعد الذاتي الفردي دون البعد الجماعي واضح كثيرًا عند ثورو ، وقد توقّف النقّاد عند هذه النقطة وعدّوها نقطة ضعف في أطروحته عن العصيان المدني ، فبمقدور كلّ شخص أن يقوم بفعل العصيان ، لكن ليس بمقدوره تغيير الحكومات ، لأن التغيير يحتاج إلى جماعة منظّمة وفاعلة ، وهذا ما تنبّه له الزعيم الهندي غاندي الذي يُعد ثمرة من ثمار المفكّر الأمريكي ثورو ، ولذا يُعدّ غاندي أول مثال ناجح ينتهج فلسفة (اللاعنف) بشكل جماعي وأصبح بعد ذلك رائدًا لفلسفة اللاعنف .

المعاندة من أجل الحقيقة

لم يكن المهاتما غاندي مبدع مفاهيم ، ولا منظّرًا خالصًا وصفات من يعتنقه :((على الذي يتبنّى اللاعنف أن يستعدّ لبذل التضحيات الكبرى للتحرّر من كلّ خشية ، فلن يتساءل عمّا إذا كان سيفقد بيته أو ثروته أو حياته ، وإذا لم يتجاوز كلّ التخوّفات فإنّه لن يستطيع ممارسة اللاعنف في منتهى الكمال ، فاللاعنف لا يعني الاكتفاء بمحبّة الذين يحبّوننا ، بل يبدأ في اللحظة التي نحبّ فيها أولئك الذين يكرهوننا . لا أجهل أبدًا كلّ الصعوبات الملازمة لوصيّة المحبّة الكبرى هذه ، ولكن أليس هذا هو دأب الأمور العظيمة والصالحة)) ، ثمّ ميّز بينه وبين الجُبن بقوله : ((إنّ عقيدتي السلميّة لا تعترف بالجُبن ولا تنادي بالتخلّي عن الأعزّاء من غير درع واق ، ولو خُيّرت بين العنف والجُبن لاخترت العنف عليه)).

اللاعنف بوصفه كفاحًا

كان أول احتكاك مباشر لغاندي بالمدنيّة الغربيّة في حوالي العشرين من عمره عندما سكن في لندن لمدّة ثلاث سنوات ليستكمل دراسته القانونيّة ، وبعد عودته إلى الهند ارتحل في سنة 1893 إلى جنوب أفريقيا ليعمل كمستشار قانوني لمشروع هندي ، واثناء إقامته هناك قام بحملات ناجحة ضد القوانين العنصريّة التي رآها بأمّ عينيه ، وتركّز نضاله على إزالة الفوارق الطائفيّة والدينيّة بين أبناء جنسه الهنود ، التي كانت سببًا رئيسًا في تقسيم شعبه وإضعافهم ، كما أنّه قرأ أدب تولستوي وفهم بفضله قوّة الرسالة الإنجيليّة في إشاعة مفهوم الحبّ ، وتعرّف على فكر المفكّر الأمريكي هنري دافيد ثورو بعد أن قرأ كتابه (العصيان المدني) .
وفي سنة 1915 عاد غاندي إلى الهند ، وأسّس ديره الخاص ، وخاض عدّة معارك اجتماعيّة وسياسيّة ، وخلال خمس سنوات أصبح – وبدون منازع – القائد لحركة الاستقلال ، وفي سنة 1930 قاد حراكًا سلميًا مهيبًا سُمّي بمسيرة الملح ، جاء احتجاجًا على القوانين البريطانيّة التي تحتكر الانتفاع بالملح في الهند وتفرض الضرائب الباهظة على الفلاحين ، وقد شارك في تلك المسيرة الشعبيّة عشرات الآلاف من الهنود الذين قطعوا مسافة 400 كم سيرًا على الأقدام واستغرقت 24 يومًا لاستخراج الملح ، وانتاجه دون دفع الضريبة ، واعتقل غاندي خلال مسيرة الملح إلّا أنّ اعتقاله لم ينجح في إيقاف المسيرة التي كان لها الدور الأكبر في لفت أنظار العالم إلى قضيّة استقلال الهند .

أطول عصيان مدني

ومن الأمثلة على انتصار الاحتجاجات السلميّة أمام الرصاص الحيّ والدبّابات هو نجاح الثورة الفلبينيّة على الدكتاتور فرديناند ماركوس الذي صار رئيسًا للفيلبين سنة 1965 ورغم أنّ الدستور الفيلبيني حصر مدّة الرئاسة في دورتين مدّة كلّ منهما أربع سنوات ، إلا أنّ ماركوس حكم لمدّة عشرين سنة من خلال تعليق الدستور بعد إعلان الأحكام العرفيّة ، وكتابة دستور آخر أكثر ملاءمة لطموحاته ، كما عزّز سلطته من خلال التلاعب بالرأي العام ، وتزوير الانتخابات ، واستخدام العنف والقمع ضد المعارضة السياسيّة ، وفي يوم 1983/8/21 عاد زعيم المعارضة الفيلبينيّة بنينو أكينو إلى الفلبين ليقود المعارضة ضد ماركوس فتمّ اغتياله في مطار روما لدى نزوله من الطائرة ، فكان اغتياله الشرارة التي أشعلت الاحتجاجات ، إذ جمع اغتياله الأطياف المختلفة للمعارضة في قضيّة مشتركة لاستعادة حريّتهم السياسيّة وكرامتهم ، وخلال سنتين ونصف انضمّت جميع شرائح السكّان بما في ذلك الطبقات العليا والمتوسّطة ، إلى العصيان المدني والاحتجاجات التي عمّت جميع البلاد للتخلّص من نظام ماركوس ، فخيّمت عائلات بأكملها في الشوارع مستخدمة أجسادها لحماية أبناء الشعب من هجومات القوات الحكوميّة ، وتعدّدت حركات الاحتجاج بقيادة السيّدة كورازون أكينو وأعضاء منظّمة اللاعنف (أكابكا) .

تأجيج الثورة

كما لعبت الكنيسة الكاثوليكيّة دورًا أساسيًا في تأجيج الثورة ، فبعد أن أعلن ماركوس عن إجراء انتخابات مفاجئة في 1986/2/7 واختار قادة المعارضة السيّدة كورازون أكينو مرشّحة للرئاسة ، قام أنصار ماركوس بتزوير الانتخابات وأعلنوا فوزه ، ومن هنا بدأت الثورة ، إذ دعا الأساقفة إلى شنّ كفاح سلمي من أجل العدالة ، فتدفّق الآلاف إلى ميدان (ابيفانيو دي لوس سانتوس) واتخذ التجمع مظهرًا احتفاليًا إذ رفرفت الأعلام وراح الحشد يغنّي نشيد وطني ، وأعلنت عديد من الوحدات العسكريّة تمرّدها وامتناعها عن رمي المتظاهرين ، ثمّ سيطر المتظاهرون على محطّة التلفزيون.
وفي يوم 1986/2/25 نزل ملايين الأشخاص إلى الشوارع كأنّهم السيل ، وتمّ تنصيب السيّدة كورازون أكينو رئيسة للفلبين ، وبناء على نصيحة الولايات المتحدة الأميركيّة هرب ماركوس مع عائلته إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة ، حيث توفّي في جزر هاواي سنة 1989.

الديمقراطية والمحاصصة خصمان لا يلتقيان

علي العكيدي
d.ali1957d@yahoo.com

الديمقراطية في الدول التي تعتمدها كنهج سياسي لها قوانينها وضوابطها وهي تعتمد كليا على التبادل السلمي للسلطة مع فصل السلطات الغرض من ذلك هو خدمة المجتمع بطريقة التنافس بين المتصدين للمشهد السياسي فالتبادل السلمي للسلطة ياتي بالأفضل والأحسن عن طريق انتخابات أكيدة تكون نزيهة ونظيفة وفصل السلطات يجعل كل سلطة تعمل بمعزل عن تاثير السلطة الأخرى والهدف هنا هو العمل الجاد لخدمة المجتمع والمصلحة العامة ولن لايعرف السلطات أقول:
هناك سلطات ثلاث هي السلطة التنفيذية وهي الحكومة التي تقود الدولة نحو الأفضل والسلطة التشريعية وهي مجلس النواب (البرلمان) الذي يُشرع القوانين ويراقب العمل الحكومي والسلطة القضائية وهي السلطة التي تحكم باسم الشعب ولصالح الشعب .
وهناك سلطة تمت إضافتها لأهميتها وهي الاعلام وتسمى بالسلطة الرابعة لأهمية الاعلام بالإشارة على الحالات الخاطئة والتذكير بها مما يدفع السلطة التنفيذية للعمل الجاد على ملاحقة الخطا وتصليحه وفي أي مجال كان.
والتبادل السلمي للسلطة هنا تاتي به الانتخابات العامة وهوعلى العكس تماما من التبادل العنفي الذي يعتمد القوة والسلاح لازاحة جهة ما عن السلطة وإبدالها بغيرها وهذا مايحدث عادة بالانقلابات العسكرية وهي أيضا عديدة ومتنوعة وقد حدثت وتحدث على طول خاصة في دول العالم الثالث ومن هنا فان قانون الانتخابات هي العمود الفقري لعملية تبادل السلطة فضلا عن ذلك فان هناك جهة أخرى مهمة تعمل على نزاهة الانتخابات وتشرف على عملها الغرض منه ان تكون النتائج صحيحة وبعيدة عن التدخل لصالح أي جهة وخاصة الجهة الحكومية التي تتحكم بالأحداث في حينها هذا مايتعلق بالديمقراطية او شيء عن الديمقراطية المعافاة التي تعتمدها الدول المهمة ذات التاريخ المشرق بالتعامل مع الديمقراطية كمنهج سياسي اما ما يتعلق بالمحاصصة فلا توجد الا في العراق ولبنان وبعض الدول التي تعتمد الديمقراطية شكلا فقط خالي من المضمون هناك من يطلق على المحاصصة حين تقتحم الديمقراطية يطلق عليها مصطلح الديمقراطية التوافقية ولاأعرف من أين جاءوا بهذا المصطلح الذي يشوه العمل الديمقراطي ويقلل من سطوته وأهميته فالديمقراطية التوافقية بناءا على معلوماتي ونظرتي الميدانية لها هي ليست ديمقراطية يعول عليها أبدا وانما توافقات محسوبة لاغراض سياسية وسلطوية.

تبادل سلمي

وعودا على بدا فالتبادل السلمي للسلطة وفصل السلطات واشتراك جميع الاحزاب في السلطات الثلاث على أساس المحاصصة يفقد الديمقراطية قيمتها كفعل سياسي متحضر ومهذب وصادق ولغرض ان نغطي الموضوع بمقالنا هذا لابد ان نتوقف عند المحاصصة التي اقتحمت الديمقراطية في العراق وفرضت نفسها على المشهد السياسي ارضاءا للطبقة السياسية الحاكمة دون الاخذ بعين الاعتبار مصلحة الدولة العليا وعملية الحاق الضرر بالواقع السياسي العراقي وتجلياته على مستوى الميدان
فالمحاصصة المقيتة أمدت الطبقة السياسية بتوجه سياسي إهتمت به واعتمدته كونه يلبي الرغبات والطموحات الشخصية بعيدا عن المصلحة العليا للبلد فراحت التقسيمات تاخذ مجراها ومنذ عام 2003م والى اليوم تم تقسيم الناس في بلد الناس هذا حسب أهواء ورغبات حكامهم الى شيعة وسنة وهذا يسمى بالتقسيم الطائفي او المذهبي ثم الاكراد وهنا اخذ التقسيم صورة اخرى هي صورة التقسيم القومي او العرقي تلا ذلك التركمان وعلى المستوى الديني كان هناك نصيبا للمسيحين والايزيدين وغير ذلك من التجمعات الدينية الصغيرة هذه التقسيمات التي تصدرت المشهد السياسي اخذت فيما بعد أبعادا خطرة حيث تم توزيع المناصب السياسية بدا من رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء ونوابه ورئيس البرلمان ونوابه وكذلك الوزراء فكل كتلة وحسب عدد مقاعدها تم توزيع المناصب الوزارية ووكلاء الوزارات ثم تعدى ذلك الى رؤساء المؤسسات والمدراء العامين هذا الامر افقد الديمقراطية قوتها واهميتها اذ من المفروض ان تتحمل الجهة الفائزة بالانتخابات او من يتحالف معها مسؤلية قيادة السلطة التنفيذية بكل تفاصيلها على ان تعمل بقية الجهات (القوائم الداخلة للانتخابات) بالعمل الرقابي على الحكومة ومن ثم تاشير الأخطاء ومحاسبة المقصرين وفي قاعة مجلس النواب الذي يعمل باسم الشعب ويظم ممثلي الشعب وفي حالة منح الثقة لرئيس الوزراء ومن ثم تقصيره بالواجب بعد تسلمه مهامه فان مجلس النواب له الحق وفق الدستور بسحب الثقة منه ومن هنا فان المحاصصة تعيق العمل البرماني الصحيح في مجلس النواب وتعيق العمل الحكومي الصحيح في مجلس الوزراء وتعيق عمل الدولة بشكل عام في كافة المؤسسات بعد ان يتم ترشيح ناس غير اكفاء لقيادة مرافق الدولة ومن ناحية ثانية فان هناك هيئات قال عنها الدستور على انها مستقلة ومنها المفوضية العليا لحقوق الانسان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هيئة النزاهة وكذلك هيئة الاعلام والاتصالات والبنك المركزي وغيرها .
كل تلك الهيئات وفق الدستور العراقي 2005م هيئات مستقلة لكن فالحقيقة الاستقلال بعيد عنها كليا إذ داهمتها المحاصصة وأصبحت تعمل وفق ارادة الطبقة السياسية التي جعلت من العراق بلد التاريخ والحضارات ثوبا على مقاسها فوزعت أركانه على جسدها المملوء بالشوائب فلا الثوب ظل جذابا ولا الجسد معافاة ويخدم الناس .